



«أكسا» تعرض مستجدات التأمين على الصحة والحوادث وأفاق التقاعد

عبد القادر الحيمر

أعلن الرئيس المدير العام لمجموعة أكسا المغرب دانييل انتونيس عن تقدم المباحثات مع الإدارة العامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حول تفعيل مبدأ المواكبة والتكامل بين التأمين الصحي الإجباري والتأمين التكميلي، كما أعلن عن توجه الشركة نحو رفع وتيرة تطويرها وتحسين مردوديتها، وتحقيق التميز عبر رفع جودة خدماتها. أما بخصوص وضعية بارومتر التقاعد، فإن العرض الذي قدمه الخبير البلجيكي جاك مونهايم ركز على تشابه النتائج المستخلصة من البحث الذي أنجزته المجموعة تحت عنوان «بارومتر أكسا 2007 للتقاعد» ما بين يوليو وشتنبر 2006 في 16 دولة ليعلن عن احتمال التوصل إلى نفس النتائج في المغرب من خلال استقراء الرأي المنجز في المغرب، والذي يرتقب الإعلان عن نتائجه نهاية سنة 2008. فبخصوص مواكبة نظام التغطية الصحية الإجبارية سجل السيد انتونيس التقدم الذي حققه المغرب خلال السنوات الأخيرة في المجال الاجتماعي، ولاحظ بأن النظام المعلوماتي المعتمد من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتبع على التوصل إلى

حلول عملية في مجال معالجة نفس الملف الصحي من طرف نظامي التأمين المتكاملين لتتأخر لكل طرف تغطية الخدمات التي يؤمنها دون إغراق المستفيد من الملف في دوامة تعدد الوثائق والتنقل من إدارة إلى أخرى. أما بالنسبة للتحويلات التي تحققت في المغرب على المستوى الاجتماعي، فلاحظ بأنها كانت جد إيجابية ولكنها تتطلب الإستمرارية والرفع من وتيرة الإنجاز. وفي نفس السياق جدد التزام مجموعة أكسا بتقوية دورها كفاعل مساعد للتنمية المحلية وتعزيز دورها كمقاول مسؤولة عبر العمل التطوعي للمتعاونين مع المجموعة، ومواكبة الجمعيات العاملة في مجال الوقاية من حوادث السير والوقاية الصحية، بالإضافة إلى المساهمة في برامج التعليم والأنشطة الثقافية، هذا فضلاً عن إدماج الانتظارات الجديدة للمجتمع في صلب النشاط المهني من خلال الأولويات في مجال التعويضات عن الضرر وعن الحياة، إذ يتم التفكير في مستقبل التأمين لتحسيس الفاعلين واقتراح خدمات ملائمة للتطور الديموغرافي. أما بالنسبة للتعويض عن التلقيح والأمراض في فترة الحمل، فتأكد بأن أكسا تؤمن مثل هذه الخدمات ولكن هذا التأمين يقتصر على الشركات التي ضمنته في العقدة المبرمة معها،

وهو ما يعني أن نوعية الخدمات المتعاقد بشأنها ترتبط بقدره المتفاوضين باسم المقاولات على توسيع مجال الاستفادة، فرغم أن شركة التأمين واحدة، فإن العقدة التي تبرمها تختلف من مقاول إلى أخرى. وبخصوص انتظارات قطاع التأمين من الحكومة الجديدة، سجل السيد انتونيس التقدم الذي تحقق في المغرب خلال السنوات الأخيرة، واعتبر بأن ما تحقق في القطاع المالي وانعكاساته على الأوضاع الاجتماعية يستحق التنويه ولكنه يقتضي الاستمرارية ورفع وتيرة الإنجاز. أما على مستوى الوضعية المسجلة حتى متم النصف الأول من السنة الجارية، فتبين أنها تؤكد هذا الطرح إذ ارتفع رقم المعاملات، مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2006، بنسبة 11.9٪ وبلغ 1427 مليون درهم ومن هذا المجموع بلغت حصة التأمين على السيارات 29.4٪ والتأمين على الحياة 25٪ والتأمين على الحوادث والأمراض والأموعة 19.1٪ والتأمين على حوادث الشغل والأمراض المهنية 10.2٪، أما الإستراتيجية المعتمدة في أفق سنة 2012 فترمي إلى مضاعفة رقم المعاملات بمرتين والنتيجة الصافية بثلاث مرات، وبذلك تقرر إضافة 17 وكيلاً في السنة الجارية و10 وكلاء

في السنة فيما بعد. وفي انتظار التعرف على نتائج الدراسة التي أنجزت لتحديد بارومتر التقاعد في المغرب، فإن الأبحاث التي شملت 11590 مستجوباً موزعين على 16 دولة تبين أن تجديده السن المثالي للتقاعد يختلف حسب الفئات العمرية. إذ كلما اقترب الإنسان من الشبيط من سن التقاعد كلما زادت عنده الرغبة في تمديد حياته النشيطة، وقد أبانت الدراسة أنه باستثناء اليابان وألمانيا التي يقارب فيها السن المثالي نظيره المطبق في باقي الدول، فإن الفوارق كبيرة في دول أخرى مثل فرنسا التي يرى فيها النشاط أن السن المثالي للتقاعد هو 55 سنة عوض 61 العملية. وبخصوص الرغبة في الإحالة على التقاعد قبل السن القانونية، تبين أن نسبة ترددها ضعيفة في كل من فرنسا وإيطاليا واليابان والصين، أما في باقي الدول فإنها غالباً ما تتم بشكل طوعي. أما بخصوص ما إذا كان المتقاعد سيزاول نشاطاً بالمقابل بعد إحالته على التقاعد، فبين البحث أن 4٪ من المتقاعدين في فرنسا هم الذين أجابوا بالإيجاب أما النشاطاء ففجر 28٪ منهم عن رغبته في مزاولة نشاط مؤدى عنه بعد الإحالة على التقاعد، وقد ارتفعت هذه النسبة في ضواحي باريس إلى 43٪. وبصفة عامة سجل الخبير

البلجيكي تقارب الأجوبة في مختلف الدول بالرغم من تباين الأوضاع الاقتصادية ومستوى الخدمات الاجتماعية، وإذا كان من المتقاعدين من أكد حصوله على إعانات من أبنائه فإن منهم من يعتبر أنه هو الذي يقدم مساعدات وخدمات لأبنائه وأحفاده، أما بالنسبة للأسفار فتبين أن نسبة ضعيفة من المتقاعدين هي التي تخصص جزءاً وثيراً من وقتها للأسفار، بينما الأغلبية أكدت قضاء وقتها في أنشطة محلية بسيطة كالبيستنة. فبعد أن أفادت الدراسات المتوفرة حتى الآن بأن صناديق التقاعد المغربية تواجه مخاطر الإفلاس والكف عن أداء التعويضات لمستحقيها، فإن نتائج بحث «بارومتر أكسا 2007 للتقاعد» المرتقب الإعلان عنها سنة 2008 ستوفر بدون شك العديد من المعطيات التي تساعد على التعامل مع إشكالية تمويل صناديق التقاعد وتأمين حياة كريمة للمتقاعدين بالشكل الذي يلائم الخصوصية المغربية. فإذا كانت كندا تتوفر على خدمات اجتماعية تعفي الأسر من تحمل كلفة تعليم وتطبيب الأطفال مثلاً، فإن من أرباب الأسر المغربية من يحال على التقاعد وهو مدين للأبنائك بأقساط الديون المستحقة عن قروض السكن وغيرها.